اللجنة بدأت في دراسة الطعون.... والتهاني تتوالي على السيسي

«المحروسة» تترقب الإعلان النهائي لنتائج الانتخابات الرئاسية

مؤيدون للمرشح الخاسر حمدين صباحي

مؤيدون لعبدالفتاح السيسي يحتفلون بفوزه بالرئاسة

■ الإمارات : دعمنا لمصر سيزداد الآن والسيسي يمثل أملا جديدا لبلاده
■ وزارة الصحة : 10 جرحى حصيلة أعمال عنف «الجماعة» يوم الجمعة

عواصم - وكالات : تدرس لجنة الانتخابات الرئاسية في مصر الطعون التي قدمت إليها بخصوص العملية الانتخابية على أن تفصل فيها وتعلن بعدها النتائج الرسمية، ويأتي ذلك فيما بدأت التهاني تصل لعبد الفتاح السيسي بعد الإعلان عن تقدمه الكاسح في الانتخابات.

وقدم المرشح الخاسر في الانتخابات الرئاسية حمدين صباحي طعنا أمس الأول، وتحدث عن «انتهاك قواعد الانتخابات»، واعترض صباحي على «وجود دعاية انتخابية داخل اللجان من جانب مؤيدين للمرشح المنافس وخارجها على نحو مخالف تماما للصمت الانتخابي المقرر بالقانون وقرارات اللجنة التنظيمية إضافة إلى مخالفات أخرى». وطالب اللجنة باستبعاد أعداد المصوتين في اليوم الثالث من الانتخابات.

من جانبه، قال عضو اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية عبد الوهاب عبد الرازق إن النتيجة النهائية للانتخابات ستعلن خلال الساعات القليلة القادمة وبأقصى تقدير غدا الاثنين بعد استكمال دراسة الطعون.

وأظهرت النتائج الأولية غير الرسمية للانتخابات الرئاسية حصول السيسي على أكثر من 23 مليون صوت بنسبة فاقت 96%، مقابل حصول منافسه حمدين صباحي على نحو 740 ألف صوت بنسبة 3.1%، وبلغ عدد الأصوات الباطلة أكثر من مليون صوت.

وقدرت نسبة المشاركة الإجمالية -وفق النتائج الأولية المعلنة- بنحو 47%، مما يعني أن أكثر من 25 مليونا أدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات.

وتوالت ردود الفعل الدولية على التقدم الذي حققه السيسي في الانتخابات، وقال الكرملين إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتصل بوزير الدفاع المصري السابق وهنأه «بحرارة على فوزه المقنع». وبعث الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رسالة تهنئة للسيسي عبر له فيها عن استعداده لتعميق العلاقات بين البلدين والدفع بالمشاورات بين الجانبين في ظل التحديات المفروضة على المنطقة.

من جانبه قال عبد الله بن زايد وزير الخارجية الإماراتي، إن «دعم الإمارات لمصر بعد الانتخابات الرئاسية يختلف عما قبلها، لأن هذه المرحلة ستكون أكثر استقرارا، مضيفا «سنقدم مع شركائنا مزيدا من الدعم». من جانبه، اعتبر وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات أنور قرقاش أن فوز السيسي يمثل أملا جديدا في مصر، وقال في تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر إن المسار في مصر لن يكون «سالكا أو سهلا، فالتحديات كبيرة والتوقعات ضخمة، ولكن اللحظة التي نراها اليوم تبقى الأكثر أملا منذ ثلاث سنوات».

وفي ردود الأفعال الدولية على العملية الانتخابية، علق رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في مصر ماريو ديفد قائلا إنها أديرت وفقا للقانون، ولكن في بيئة انتخابية لم تتفق مع المبادئ الدستورية.

في السياق، أعربت الخارجية الأميركية عن قلقها إزاء القيود السياسية التي سبقت الانتخابات الرئاسية في مصر. وقالت المتحدثة باسم الوزارة جان بساكي إن الإدارة الأميركية ستعلن موقفها الكامل عقب صدور النتائج الرسمية للانتخابات، ونوهت في المقابل بأن الديمقراطية تتجاوز إجراء الانتخابات.

من جانبها، ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الانتخابات تأتي وسط حالة من «القمع السياسي»، وأن «استكمال المرحلة الثانية من خارطة الطريق -التي قدمها الجيش عقب الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي- فشل في إعطاء أي دلالات على توطيد الديمقراطية».

ميدانيا أعلنت وزارة الصحة المصرية أمس أن حصيلة الاشتباكات التي وقعت أمس الأول في ثلاث محافظات بلغت 10 مصابين، وأشارت الوزارة في بيان صحافي إلى نقل المصابين في تجمعات واشتباكات جرت بمنطقة «عزبة النخل» شرقي القاهرة وفي محافظتي الفيوم والسويس إلى المستشفيات.

وكان أنصار جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المعزول محمد مرسي قاموا أمس الأول بتجمعات محدودة في أماكن متفرقة من البلاد تعاملت معها الشرطة وتمكنت من تفريقها.

منصور يصدر قراراً «لإعادة الهيبة والاحترام» للعلم والسلام الوطني

القاهرة - أصدر الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور أمس قرارا بقانون ينص على أن العلم الوطني والنشيد والسلام الوطنيين «رموز للدولة يجب احترامها والتعامل معها بتوقير» مؤكدا حظر رفع غير العلم الوطني في المناسبات العامة . وذكر المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير ايهاب بدوي في تصريح صحفي أن القرار بقانون حدد أبعاد العلم الوطني المؤلف من الألوان الثلاثة الأحمر والأبيض والأسود وبه نسر مأخوذ عن «نسر صلاح الدين» باللون الأصفر الذهبي.

وأضاف أنه القرار يتضمن أن يؤدي العسكريون التحية العسكرية أثناء رفع العلم على الساري وانزاله وأثناء الاستعراضات العسكرية ومع مراعاة الأعراف الدولية برفع العلم على المقار الرسمية مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمجالس النيابية ودور المحاكم والسفارات والقنصليات ومكاتب التمثيل المصرية بالخارج وعلى المعابر والجمارك والنقاط الحدودية . ويحظر القانون تنكيس العلم في غير مناسبة حداد وطني على أن يحدد رئيس الجمهورية ضوابط وأوضاع وإجراءات ومدة ذلك . وفيما يتعلق بالسلام الوطني نص القرار بقانون على أنه «تعبير فني عن الانتماء الوطني يؤكد مفهوم التضامن المجتمعي» على أن يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتحديد أوضاع وأحوال عزفه مع مراعاة النظم والتقاليد المصرية والأعراف الدولية. كما نص القانون على أنه يجب الوقوف احتراما عند عزف السلام الوطني وأن يؤدي العسكريون التحية العسكرية على النحو الذي تنظمه اللوائح العسكرية . وحدد القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تجاوز 30 ألف جنيه «نحو أربعة آلاف دولار» أو بإحدى العقوبتين لكل من ارتكب في مكان عام أو بواسطة احدى طرق العلانية إهانة العلم مع الغاء كل نص يخالف احكام هذا القانون.

تأجيل اجتماع وزراء خارجية «المغرب العربي» حول الأزمة الليبية

تونس - «كونا»- أعلنت الخارجية التونسية أمس تأجيل اجتماع تشاوري كان مقررا لوزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي اليوم لبحث تطورات الاوضاع في ليبيا.

ونقلت وكالة الانباء التونسية عن المتحدث الرسمي باسم الخارجية التونسية مختار الشواشي القول انه تقرر أيضا تأجيل اجتماع المبعوثين الخاصين لمتابعة الشأن الليبي الذي كان من المزمع عقده الاثنين. وأوضح الشواشي أن تأجيل الاجتماعين يعود الى «عدم وضوح الرؤية في ما يتعلق بوضع الحكومة الليبية» مؤكدا استمرار المشاورات مع الدول الصديقة والشقيقة من اجل عقدهما.

يذكر أن وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي الذي يضم كلا من تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا كانوا قد اتفقوا في 22 مايو الجاري على عقد اجتماع طارئ لهم مطلع يونيو الجاري في تونس لبحث التطورات السياسية والامنية في ليبيا.

وأكدت الخارجية التونسية في بيان سابق أن هذه التحركات تأتي في اطار «جهود الدبلوماسية التونسية والاقليمية» الرامية الى تنظيم حوار وطني «ليبي - ليبي» من شأنه أن يساعد الليبيين على تجاوز الازمة السياسية الراهنة وأن يحقن دماءهم ويحفظ وحدة ليبيا وسيادتها وسلامة اراضيها.

... واستئناف جلسات محاكمة القرن اليوم

القاهرة - وكالات : قررت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بأكاديمية الشرطة، امس تأجيل محاكمة القرن المتهم فيها الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ونجلاه جمال وعلاء مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي وستة من مساعديه لاتهامهم بقتل المتظاهرين إبان ثورة 25 يناير، لجلسة اليوم الأحد، لاستكمال سماع دفاع المتهم حسن عبد الرحمن.

صدر القرار برئاسة المستشار محمود كامل الرشيدي وعضوية المستشارين إسماعيل عوض وجدي عبد المنعم وسكرتارية محمد السنوسي وصبحي عبد الحميد.

قالت إن خططها السابقة لنشرها علي ساحل البحر الأحمر ... دفاعية

السودان ينفي استهداف السعودية بمنصات الصواريخ الإيرانية ... والخرطوم تخرج إحتجاجا على اعتقال «الإمام»

جنود ايرانيون خلال مناورات سابقة بالصواريخ

الخرطوم - وكالات : نفت وزارة الخارجية السودانية أن تكون السعودية هي الهدف من خطة - تخلت عنها الخرطوم - لنشر منصات دفاع إيرانية على ساحل البحر الأحمر.

جاء ذلك بعدما نقلت صحيفة «الحياة» اللندنية عن وزير الخارجية السوداني، علي كرتي، قوله إن بلاده رفضت عروضا إيرانية لبناء منصات للدفاع الجوي «كان يراد توجيهها ضد السعودية».

وأصدرت وزارة الخارجية «بيانا توضيحيا» بشأن تصريحات الوزير، قائلة إن حديثه «لم يتضمن أبدا الإشارة إلى أن هذه المنصات ستكون موجهة للمملكة العربية السعودية».

وأشار البيان إلى أن كرتي تحدث عن منصات دفاعية غرضها «حماية سواحل البلاد وليس منصات هجومية».

وأوضحت وزارة الخارجية أن الخرطوم استبعدت خيار إقامة المنصات الصاروخية «حتى لا يساء فهم دوافعه من بعض دول الخليج».

وطرحت في السودان فكرة إقامة منصات صاروخية على ساحل البحر الأحمر في أعقاب هجوم جوي مزعوم على مصنع للأسلحة في عام 2012.

ففي أكتوبر من ذلك العام، أعلنت الحكومة السودانية أن إسرائيل شنت غارة جوية على مصنع «اليرموك» للأسلحة، إلى الجنوب من العاصمة الخرطوم.

ولم تعلن إسرائيل مسؤوليتها عن الهجوم، لكن مسؤولين إسرائيليين قالوا آنذاك أن الخرطوم لعبت دورا رئيسيا في شبكة تدعمها إيران لنقل الأسلحة إلى جماعات عربية مسلحة في أنحاء الشرق الأوسط، بحسب وكالة اسوشيتد برس للانباء.

وعلى صعيد سوداني منفصل تجمع نحو 600 محتج سوداني بعد صلاة الجمعة أمس الأول في العاصمة الخرطوم ورددوا هتافات تطالب بالإفراج عن الزعيم المعارض الصادق المهدي الذي اعتقل قبل أسبوعين.

واعتقلت السلطات السودانية المهدي قبل أسبوعين بعد أن فتح النائب العام التحقيق في بلاغ يتهمه بإهانة الأمن السوداني واتهامه لقوات الأمن بارتكاب انتهاكات ضد المدنيين في إقليم دارفور.

وكان المهدي رئيسا لوزراء آخر حكومة منتخبة قبل أن يطيح به الرئيس السوداني الحالي عمر حسن البشير في عام 1989 .

وأحاط عشرات من رجال الشرطة وأفراد من جهاز الأمن بملابس مدنية بالمتظاهرين الذين تجمعوا أمام مسجد السيد عبد الرحمن في منطقة أم درمان بالخرطوم. وردد المحتجون هتافات «لا حوار مع الأشرار» و«الصادق صوت الشعب».

ورفع المتظاهرون أعلام حزب الأمة ولافتات مكتوب عليها «ثورة ثورة حتى النصر» و«أطلقوا سراح الإمام الصادق المهدي». ولم تقع أي اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الشرطة يوم الجمعة مثل ما حدث في مظاهرات جرت في عامي 2012 و2013 .

وأدى قرار بخفض دعم الوقود في سبتمبر إلى أعمال شغب قتل خلالها عشرات الأشخاص واعتقل المئات.

وردا على اعتقال المهدي ألغى حزب الأمة مشاركته في محادثات للحوار الوطني دعا إليها البشير لتهدئة التوتر مع الأحزاب السياسية قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها العام القادم. ودعا الحزب أنصاره إلى الاحتجاج على اعتقال المهدي.

وتعهد بعض المشاركين في مظاهرات يوم الجمعة بمواصلة الاحتجاجات لحين الإفراج عن المهدي. وقال المتظاهر أحمد عوض «42 عاما» «لن نتوقف حتى يفرجوا عن آمل السودان الصادق المهدي.»

الرياض تحتضن اجتماع المجلس الوزاري لـ«التعاون» ... غدا

الرياض - «كونا» - يبحث وزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض غدا الاثنين الأوضاع على الساحتين الاقليمية والدولية ومسائل أخرى تتعلق بمسائل مشتركة تهم دول المجلس.

ومن المقرر ان يعقد المجلس الوزاري لدول التعاون «وزراء الخارجية» دورته ال131 برئاسة رئيس الدورة الحالية النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف الزياني.

وقال الدكتور الزياني في تصريح صحافي امس ان الدورة ستستعرض مسيرة العمل الخليجي المشترك في كل المجالات.

واوضح ان الدورة ستنظر في عدد من تقارير الأمانة العامة بشأن متابعة ما تم حيال قرارات المجلس الأعلى ودورات المجلس الوزاري وسير العمل في المشاريع المشتركة والموضوعات المرفوعة من قبل اللجان الوزارية والموضوعات ذات الصلة بالحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون والدول والمجموعات الأخرى.

وأضاف أن المجلس الوزاري سيتناول كذلك الأوضاع الإقليمية والعربية والدولية التي تهم دول مجلس التعاون وما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من متغيرات وأحداث تتطلب التشاور والتنسيق المشترك بشأنها.

الجزائر : مشاورات تعديل الدستور تنطلق اليوم

الجزائر - «كونا» - أعلنت الرئاسة الجزائرية امس انطلاق المشاورات حول مشروع مراجعة الدستور اليوم بمشاركة 52 حزبا سياسيا و30 شخصية عامة وعدد من المنظمات والجمعيات الوطنية وأساتذة الجامعات.

وذكرت الرئاسة الجزائرية في بيان أن دعوات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمراجعة الدستور حظيت بقبول 30 شخصية من بين 36 شخصية وجهت لها الدعوة و52 حزبا من بين 64 حزبا مدعوا وجميع المنظمات والجمعيات الوطنية التي وجهت لها الدعوة وعددها 37 منظمة وجمعية و12 أستاذا جامعيا.

وأضاف البيان أن بوتفليقة كلف وزير الدولة مدير الديوان برئاسة الجمهورية أحمد أويحيى بالإشراف على هذه العملية.

وكانت رئاسة الجمهورية الجزائرية قد وجهت في منتصف مايو الجاري الدعوات الى الشركاء للتشاور حول مراجعة الدستور. وتباينت مواقف الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والمرشحين للانتخابات الرئاسية التي جرت في 17 أبريل الماضي بشأن المشاركة في المشاورات بين مؤيد لها ومعارض. وفي هذا السياق أكد مرشحو الانتخابات الرئاسية موسى تواتي وعبد العزيز بلعيد ولويزة حنون مشاركتهم في المشاورات في حين رفض علي بن فليس المشاركة فيما لم يحدد علي فوزي رباعين موقفه في هذا الشأن.

وبدورها أعلنت التشكيلات السياسية التي ساندت بوتفليقة خلال الانتخابات مشاركتها في المشاورات وشكلت خلايا ولجان تفكير لتقديم اقتراحات تخص عملية مراجعة الدستور خاصة فيما يتعلق بنمط نظام الحكم وصلاحيات البرلمان والفترات الرئاسية.

يذكر أن مشروع تعديل الدستور الذي بادر به بوتفليقة في اطار مواصلة مسار الإصلاحات السياسية ينص على وجه الخصوص على تحديد الفترات الرئاسية وتعزيز الحريات والفصل بين السلطات واستقلالية القضاء ودور البرلمان والمعارضة.

كما أشار بيان الرئاسة الجزائرية الى أن من بين أهداف مراجعة الدستور التي تمس محاوره الأساسية الأربعة تعزيز الفصل بين السلطات وتدعيم استقلالية القضاء ودور البرلمان وتأكيد مكانة المعارضة وحقوقها وضمان المزيد من الحقوق والحريات للمواطنين.

تونس: «الشؤون الدينية» تسترجع 98 مسجدا من «المتشددين»

تونس - وكالات : قالت وزارة الشؤون الدينية بتونس امس إنها استرجعت 98 مسجدا من بين 150 مسجدا تحت سيطرة أئمة «متشددين دينيا» اعتلوا منابرها عقب الثورة قبل أكثر من ثلاثة أعوام.

وقال مدير ديوان وزير الشؤون الدينية عبد الستار بدر في تصريح صحفي على هامش ندوة حول «تحييد المساجد» إن الوزارة تهدف الى استرجاع بقية المساجد وتحرير منابرها من سيطرة المتشددين بحلول نهاية يونيو المقبل وذلك في اطار مساعي لتهيئة المناخ الملائم لتنظيم الانتخابات القادمة وفقا لخارطة طريق متفقة عن الحوار الوطني.

وأضاف أن «عدد المساجد التي كانت خارج سيطرة وزارة الشؤون الدينية التونسية بلغت قبل ثلاثة أشهر 150 مسجدا في مختلف أنحاء البلاد حاولت الوزارة اعتماد الحوار سبيلا لاسترجاعها من أيدي المتشددين دينيا».

كما أشار في هذا الصدد الى بعض الصعاب التي تواجه الوزارة ومن أبرزها «سد الفراغ في المساجد المحررة لاسيما مع الافتقار الى الكفاءات الدينية وعزوف العديد من الائمة عن تولي هذه المسؤولية خوفا من مواجهة المتشددين دينيا في تلك المساجد». وأكد بدر أن وزارة الشؤون الدينية في تونس تعمل على الاستعانة بتجارب العديد من الدول الاسلامية في ادارة مساجدها والحفاظ عليها من التيارات المتشددة معلنا بهذه المناسبة عن قرار العاهل المغربي الملك محمد السادس الذي يقوم بزيارة رسمية الى تونس حاليا بالتكفل بنفقات تأهيل 100 واعظ وامام تونسي للدراسة طيلة في أحد المعاهد المغربية العليا لتدريس الائمة لمدة عام كامل بدءا من سبتمبر المقبل.

تأجيل محاكمة بديع وآخرين في أحداث قضية مسجد الاستقامة

القاهرة - وكالات : أجلت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار محمد ناجي شحاتة، والمنعقدة بمعهد الأمناء بطرة محكمة الدكتور محمد بديع وقيادات جماعة الإخوان في أحداث مسجد الاستقامة، إلى جلسة 14 يونيو المقبل مع استمرار حبس المتهمين، وعلى النيابة العامة ضبط وإحضار باقي الشهود.

والمتهمون في هذه القضية هم كل من: محمد بديع المرشد العام لتنظيم الإخوان، وقيادات التنظيم محمد البلتاجي وعصام العريان، وعاصم عبد الماجد عضو مجلس شورى تنظيم الجماعة الإسلامية، وصفوت حجازي وعزت جودة وأنور شنتوت والحسيني عنتر محروس وشهرته «يسري عنتر» وعصام رشوان ومحمد جمعة حسين حسن وعبد الرازق محمود عبد الرازق وعزب مصطفى مرسي ياقوت وباسم عودة «وزير التموين السابق» ومحمد علي طلحة رضوان.

وكانت النيابة العامة قد أسندت إلى المتهمين أنهم تسببوا في مقتل 10 أشخاص وإصابة 20 آخرين جراء ارتكابهم للجرائم المنسوبة إليهم. وأشار قرار الاتهام إلى أن المتهمين من الأول إلى الثامن، وفقا لترتيبهم المذكور والوارد بأمر الإحالة، دبروا تجمهرا مؤلفا من أكثر من شخص، الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد، والتخريب، والإتلاف العمد للممتلكات، والتأثير على رجال السلطة العامة في أدائهم.